لله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم
لا اتصافه تعالى عن ذلك على هذا الفرض المحال بهما معا واذا قبلهما لكانا
بالنسبة الى ذاته سوا كما كانا بالنسبة الى ذات العالم سوا فيلزم
افتقار وجوده ح اي موجد يخترعه بدلا عن العدم الجائز عليه
فيكون حادثا واذا كان حادثا لم يكن قديما فكيف وقد سبق
قريبا البرهان القطعي على وجوب قدمه فاذن لحوق العدم لذاته
العلية مستحيل فبان لك بهذا البرهان ان وجوب القدم يستلزم
ابدا وجوب البقا وان تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم
السابق تخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية وهي ان كل ما ثبت
قدمه استحال عدمه وان الجمع بين وجوب القدم وعدم وجوب
البقا تناقض والى هذا المعنى اشرت بقولي فاذن فرض عدم وجوب
البقا الخ ص باب الدليل على وجوب
مخالفته تعالى للحوادث وعدم اتحاده بغيره وبيان الدليل على وجوب
قيامه تعالى بنفسه ش ترجم لثلاثة مطالب فاثبات المطلب الاول
يرد على الحشوية القايلين بالجسمية والجهة والمكان له تعالى عما
يقول الظالمون علوا كبيرا واثبات المطلب الثاني والثالث يرد على
النصارى والباطنية القايلين بجواز اتحاده تعالى بغيره اي يصير
معه شيا واحدا كقول بعض النصارى باتحاد اللاهوت بالناسوت
اي الاله بجسد عيسى عليه السلام وجعل بعضهم الاله تعالى ليس
ذاتا يقوم بنفسه بل صفة يقوم بالغير وادعى بعض النصارى
ذلك في عيسى انه قام به الاله قيام الصفة بالموصوف وادعى بعض
الباطنية مثل ذلك في انفسهم تعالى عما يقول الظالمون علوا
كبيرا ص ويلزم ان يكون محدث العالم ليس بجرم ولا صفة
للجرم

للجرم لما عرفت من وجوب الحدوث للاجرام وصفاتها اذ
كان تعالى جرما او عرضا للجرم يقوم به لكان من العالم وذلك
يؤدي الى حدوثه لما سبق لك من وجوب الحدوث للعالم كله
وحدوثه تعالى محال لما عرفت من وجوب قدمه جل وعز
ووجوب بقائه ص ولا يتحد بغيره اي يكون معه واحدا
والا فان بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد وان لم يبقيا
موجودين لم يتحدا ايضا لانه ان عدم كل واحد منهما ووجد
ثالث فظاهر وان عدم احدهما وبقي الاخر فكذلك لان المعدوم
لا يتحد بالموجود ش الاتحاد عبارة عن صيرورة شيين شيا
واحدا ولا يخفى انه مستحيل مطلقا في القديم والحادث وبرهانه
ما ذكره في العقيدة ان احد الشيين اذا اتحد بالاخر اي صار معه
شيا واحدا فان بقيا موجودين على حالهما فهما بعد اثنان لا واحد
فلا اتحاد اذن للقطع بان وجود احدهما ليس عين الاخر ومن
المقرر انه يلزم كل ماهية وجوب سلب كل ما عداها عنها وان
عدما معا كان الموجود غيرهما لا هما فلم يتحدا ايضا وان عدم احد
دون الاخر امتنع الاتحاد ايضا لان المعدوم ليس عين الموجود عدما
لتنافيهما وهذا معنى قولي لان المعدوم لا يتحد بالموجود
اي لا يصير عين الموجود ص وان يكون ليس بجهة من
الجهات لانه لا يعمرها الا الاجرام وان لا تكون له هو ايضا
جهة لانها من عوارض الجسم ففوق من عوارض عضو
الراس وتحت من عوارض عضو الرجل ويمين من عوارض
العضو الايمن وشمال من عوارض العضو الايسر وامام من
عوارض البطن وخلف من عوارض الظهر ومن استحال عليه

Copyright © King Saud University